



**بيدرسن ينجح
بإقناع دمشق
بتشكيل لجنة
صياغة الدستور**

2ص



**لينين الرملي
القاهرة تكرم
مُضحك الأجيال
ومبكيها**

12ص



**مصراتة
تعرض على
حفتر تسليم
أسلحتها**

4ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2019/07/11

08 ذو القعدة 1440

السنة 42 العدد 11404

Thursday 11/07/2019

42nd Year, Issue 11404

العرب

شرق قبرص أزمة أردوغان الجديدة

ويعتقد محللون سياسيون أن فتح جبهة شرق قبرص محاولة من أردوغان لكسب ود القوميين الأتراك، من جهة، وامتنعاص غضب أنصار حزب العدالة والتنمية، الذين باتوا يقفون على حقيقة أن تراجع أداء الحزب ونتائجه وشعبيته، وراءها سياسات مرتبكة لرئيس الحزب أردوغان، من جهة ثانية.

وأشار هؤلاء إلى أن الرئيس التركي بدأ يفقد ثقة جمهور الحزب بسبب أزمة الانتخابات وما تبعها من استقالات وتصريحات لقبادات تاريخية، وهو ما يعني أن الأرضية الصلبة التي يقف عليها أردوغان ونجح بفضلها في البقاء بالسلطة لأطول فترة ممكنة بدأت تهتز.

كما أنه فقد إحدى أبرز الأوراق التي كان ينادر بها، وهي الأرقام الاقتصادية التي تحققت في سنوات حكمه الأولى. وتعود خسارة تلك الورقة المهمة إلى سياسات اقتصادية مبنية على انعدام الخبرة بالميدان ومحاولة فرض أفكار تتناقض مع طبيعة القطاع مثل الاستمرار في سياسة خفض أسعار الفائدة.

ويعمل أردوغان على تربة نفسه وصهره وزير المالية والخزانة بيرات البيروق من أي مسؤولية، والتأكيد على أن أساس المشاكل كان محافظ البنك المركزي المقال مراد تشين كايا، بدل أن يعترف بأن سياساته الاقتصادية هي التي أدت إلى الانهيار والركود.

واشنطن تطالب أنقرة بالتوقف عن التنقيب الاستفزازي عن الغاز في المياه القبرصية

ولا يقيم أردوغان وزنا لحالة الركود التي يعيشها الاقتصاد التركي، ويستمر في مغامراته السياسية في الخارج، خاصة في سوريا وليبيا. ففي سوريا لا تبدو الأزمة التركية على أبواب الإنفراج، وعلى العكس، فقد تحول تدخل أنقرة في الصراع إلى استفزاز، حيث يسقط بشكل يومي جنود أتراك بين قتلى وجرحى، ويات مصير الموقف التركي بيد روسيا التي تناور بريح الوقت وتضغط لدفع أنقرة إلى تقديم التنازلات.

ولا يختلف الأمر كثيرا في ليبيا، حيث تحول القفاخر التركي بتسليح الميليشيات، التي تخفي وراء حكومة الوفاق الوطني، إلى تورط مباشر في الحرب بعد أن أعلن قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر الوجود التركي في ليبيا كهدف مشروع لقواته.

إسطنبول - تحرك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لصناعة أزمة جديدة في سياق استراتيجية الهروب إلى الأمام التي دأب عليها، وهذه المرة في شرق قبرص من خلال التنقيب عن الغاز في مناطق غير تركية، وهو ما يضع أنقرة في مواجهة مع اليونان وإسرائيل ومصر والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ياتي هذا فيما يقول محللون وسياسيون أتراك إن التصعيد في قبرص يرتدي صبغة الهروب من الأزمات الكبرى التي وضع أردوغان نفسه فيها، خصوصا غضب الشعبي الذي تم التعبير عنه في الانتخابات المحلية وخصوصا إسطنبول. ويضاف إلى ذلك تهواي الاقتصاد والإقدام على معالجات تزيد من تعميق الأزمة، خاصة ما تعلق بإقالة محافظ البنك المركزي والضغط لتقليص نسبة الفائدة، فضلا عن التورط في أزمات دولية بشكل لا يثنى بخروج قريب منها مثل سوريا وليبيا.

وأخذ الخلاف مع الولايات المتحدة أبعادا متشعبة. ولا تخفي واشنطن أنها تخطط لإعلان عقوبات على أنقرة إذا تمادت في صفقة منظومة الصواريخ الروسية أس-400. وباتت تركيا في مرمرى الانتقاد الأميركي، بما في ذلك ما تعلق بمساعيها للتنقيب شرق قبرص، وقبل ذلك موقفها من التدخل في سوريا ومحاولات فرض منطقة آمنة على تخوم مناطق سيطرة الأكراد.

وأعربت الولايات المتحدة الثلاثاء عن قلقها العميق "إزاء عمليات التنقيب عن النفط والغاز التي تعزز تركيا القيام بها قبالة سواحل قبرص، مطالبة أنقرة بوقف هذه العمليات "الاستفزازية التي تثير التوترات في المنطقة".

وأعلنت وزارة الخارجية التركية الأربعاء أنها ترفض تصريحات مسؤولين من اليونان والاتحاد الأوروبي عن عدم شرعية تنقيب تركيا عن الغاز والنفط قبالة سواحل قبرص، وأضافت أن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يكون وسيطا محايدا في المشكلة القبرصية.

وأجتمعت دبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي في بروكسل الأربعاء لمناقشة فرض عقوبات على تركيا بسبب التنقيب. وحذر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، من أن أي خطوة قد تصدر من الاتحاد الأوروبي ضد تركيا "لن تكون لها فائدة وستكون لها تداعيات عكسية".

وقال الوزير التركي "إما أن يتم إيجاد حلول مشتركة وتناقص الثروات بشكل عادل، وإما تستمر تركيا في الدفاع عن حقوق أتراك جزيرة قبرص".

الحريري يتجاهل العقوبات الأميركية ويرفض التضامن مع حزب الله

الحريري يعارض إحالة قضية اغتيال الشابين الدرزيين إلى مجلس الجرائم الكبرى



أزمة تتجاوز شيوخ العقل

العقوبات الأميركية للقيام بما يمكن أن يهدد السلم الأهلي في لبنان. وتؤكد مراجع برلمانية لبنانية أن موقف لبنان تعزز تركيا القيام بها مع مسالة العقوبات الجديدة مع حزب الله، وهو الذي استطاع التعامل مع المحكمة الدولية الخاصة بشأن اغتيال رفيق الحريري، والتي تتهم أعضاء في حزب الله بارتكاب تلك الجريمة.

ولفت بعض الخبراء إلى أن قدرة لبنان على استيعاب مسالة العقوبات ومنعها من ضرب الاستقرار السياسي والوطني في البلد لا تعني أن الأمر سيكون مريحا لحزب الله.

ويضيف هؤلاء أن الحزب، حتى لو كابر في التقليل من وقع هذه العقوبات وفق ما سيعلنه أمينه العام الجمعة، فإنه يعاني من تصاعد الحصار ضده على المستوى المالي والأمني والسياسي، وأن مسالة العقوبات بمثلها البرلمانيين واضطراره قبل ذلك إلى تعيين وزير للصحة قريب منه وليس عضوا في الحزب، دليل على تصاعد انكشافه أمام المجتمع الدولي.

ولم يصدر حزب الله بيانا رسميا ردا على العقوبات. وقال علي عمار، النائب عن حزب الله، لقناة "البي.سي" الأربعة إن العقوبات وسام شرف. وتري أوساط لبنانية مراقبة أن واشنطن تدرك أن الحكومة اللبنانية عاجزة عن تنفيذ طلبها بقطع علاقاتها مع مسؤولي حزب الله الذين فرضت عليهم عقوباتها الجديدة.

وتضيف هذه الأوساط أن بيروت والرئاسات الثلاث، لا تملك القدرة على التصادم مع حزب الله وهو جزء أساسي ومهم داخل النظام السياسي اللبناني الراهن.

وتستبعد مصادر سياسية أن يكون للعقوبات الأميركية الجديدة أثر مرزلق على الصفقة التي أنتجت معاهدة الحكم الجديدة برئاسة ميشال عون، خصوصا وأن التسوية التي أبرمها عون مع زعيم تيار المستقبل سعد الحريري جرت بتواطؤ وريعية حزب الله.

وقالت المصادر إن كافة القيادات السياسية في لبنان، حتى تلك المعارضة لحزب الله، لن تستخدم

الشابين الدرزيين على المجلس العدلي. وكشفت أن رئيس الحكومة أبلغ رئيس الجمهورية ميشال عون، عبر مبعوث له، بأن إحالة جريمة مقتل الشابين الدرزيين على المجلس العدلي ممكنة في حال واحدة. وذكر أن هذه الحالة هي إحالة جريمة أخرى تورط فيها أحد مرافقي طلال أرسلان إلى المجلس العدلي أيضا.

ومعروف أن المجلس العدلي ينظر في الجرائم الكبرى التي تهدد أمن الدولة في لبنان وأن أحكامه غير قابلة للاستئناف أو التمييز وقد استخدم سابقا لوضع سمير ججع رئيس القوات اللبنانية في السجن طوال عشر سنوات بعد اتهامه بتفجير كنيسة سيدة النجاة.

وأضافت المصادر ذاتها أن الحريري يعرف تماما أن الهدف من إحالة جريمة مقتل الشابين الدرزيين الموالين لطلال أرسلان والوزير الغريب إلى المجلس العدلي هو محاولة للنيل من الزعيم الدرزي وليد جنبلاط. ونقلت مصادر قريبة منه قوله في مجلس خاص إنه "لن يسمح إطلاقا بذلك".

بيروت - أشارت مصادر سياسية لبنانية إلى أن رئيس الوزراء سعد الحريري ليس في وارد تقديم استقالة حكومته في ضوء التعقيدات التي يواجهها في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها لبنان.

وأوضحت هذه المصادر أن الحريري لا يعتبر نفسه معنيا بالعقوبات الأميركية الأخيرة على نائبين ينتميان إلى حزب الله هما محمد رعد وأمين شري وعلني مسؤول أمني في الحزب هو وقيق صفا.

وقالت إن الحريري لا يجد خيارا أمامه غير تجاهل العقوبات الأميركية من جهة ورفض التجاوب مع طلب حزب الله التضامن معه من جهة أخرى.

وقال الحريري إن العقوبات الأميركية التي استهدفت اثنين من نواب جماعة حزب الله للمرة الأولى أخذت "منحى جديدا" لكنها لن تؤثر على عمل البرلمان أو الحكومة، مطالبا بعدم تضخيم هذا الموضوع.

وأضاف في بيان صادر عن مكتبه "إنه أمر جديد سنتعامل معه كما نراه مناسباً". وتابع "المهم أن نحافظ على القطاع المصرفي وعلى الاقتصاد اللبناني وإن شاء الله تمر هذه الأزمة عاجلا أم آجلا".

إلا أن رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس حركة أمل القريبة من حزب الله وصف العقوبات بـ"اعتداء" على لبنان. وأشار المصادر ذاتها إلى أن المشكلة الأكبر، التي لا تزال تواجه رئيس الحكومة اللبنانية، تعود إلى الحادث الذي وقع الأحد الماضي في منطقة عالية اللبنانية وقتل فيه عنصران درزيان من مرافقي الوزير صالح الغريب المحسوب على النظام السوري وعلني النائب طلال أرسلان.



وأكدت هذه المصادر أن الحريري يرفض الاستجابة لطلب طلال أرسلان الذي يصور على إحالة جريمة اغتيال

من يخطط لاستدراج الصوفية إلى ملعب الإسلام السياسي في تونس

تونسيون يدعمون فاعلية الفرق الصوفية لاستعادة الهوية الدينية للبلاد

من المريرين في أحد مجالس الذكر بالعاصمة تونس، عبر صفحته بموقع فيسبوك.

ولفت معز بالحاج إلى أن اليونسي "اتهمهم بخلق نوع من الإرهاب الفكري والدمغية"، في حادثة قال إنها جاءت عقب غلق السلطات التونسية لإحدى المدارس القرآنية بمدينة الرقاب بمحافظة سيدي بوزيد (وسط).

من جانب، دعا حاتم السايغي، وهو أحد أتباع الطريقة البوكرية، السلطات التونسية إلى "العمل على رفع الظلم، والتصدي لمظاهر التشيئة ضد الطرق الصوفية التي من شأنها أن تحدث فتنة في المجتمع إن لم يتم وضع حد لها".

بعض الفرق ومحاولة تجييرها في معارك سياسية أو دينية. ويفضل أنصار فرق مثل الشاذلية والقادرية إخفاء انتمائهم، ولا تكاد تجد من يدافع عن هذه الطرق في وسائل الإعلام بسبب انكفائها على ذاتها، وحتى بعد الثورة لم يسع الصوفيون للاستفادة من أجواء الحرية لإظهار أفكارهم والدعوة إليها.

وفي تحرك نادر، يسعى حماني الطريقة البوكرية إلى رفع قضية على رئيس الجمعية التونسية للمحامين الشبان ياسين اليونسي، الذي قام في فبراير الماضي، بنشر صور لشيوخ الطريقة عبدالغني البوكرية، ومجموعة

ويعتقد خبراء في التيارات الدينية أن استمرار حالة الغموض التي تحيط بالفرق الصوفية لا يخدمها في شيء، إذ تبدو وكأنها بلا جمهور من المريرين، خاصة أن شيوخها يلزمون الصمت، وهو ما قد يدفع إلى ظهور قيادات جديدة منطلقة وغير متشعبة بالفكر والسلوك الصوفيين. كما يفتح الباب أمام أنصار جماعات الإسلام السياسي لاخرق



حاتم السايغي على السلطات التصدي لمظاهر الشيئة ضد الطرق الصوفية

البوكرية" (صوفية)، بالاشتراك مع "اتحاد الطرق الصوفية بتونس" (مستقل)، و"جمعية قداماء جامع الزيتونة" (مستقلة).

وقال معز بالحاج، محامي الطريقة وأحد أتباعها، في المؤتمر إن "التهجمات الموجهة للطريقة لا تعدو أن تكون مجرد اتهامات كيدية". وأضاف الحماني أن "أهل التصوف في تونس يُعرفون، منذ عقود، بمنهجهم الوسطي المعتدل والسلمي، ودعوة الناس إلى التسامح، ونبذ العنف والتطرف، ولم يصادف في تاريخ البلاد أن تمت إدانة متصوف في الطريقة البوكرية بعمل إرهابي".

وحذر خبراء متخصصون بالتيارات الدينية من محاولات تجري لادفع الصوفية إلى مربع تسييس الدين وإعادة إنتاج وجه آخر للإخوان أو السلفيين، وهو ما يفتح الباب أمام صراع حام على توظيف الدين لتحقيق مكاسب سياسية مباشرة للأشخاص. وأعربت طريقة صوفية تونسية، الثلاثاء، عن استنكارها لما قالت إنه "حملة تشهير وإساءة" تستهدفها في الفترة الأخيرة، إثر اتهامها بـ"الإرهاب والدمغية (غسيل الدماغ)". داعية السلطات إلى رفع "المظالم" عنها. جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقدهه بالعاصمة التونسية، "الطريقة"

تونس - تعيش الفرق الصوفية وضعا شبيها بوضع العملاق النائم، حيث لا تزال تحافظ على أتباع بالآلاف في محافظات مختلفة من تونس، لكن أنشطتها محدودة وبعيدة عن الأضواء ما يعيد الطريق أمام تيارات الإسلام السياسي، وخاصة حركة النهضة، للسيطرة على المساجد والأنشطة ذات الطابع الديني.

ياتي هذا في وقت تبرز فيه دعوات إلى إعادة إحياء الأنشطة الصوفية ذات الطابع الروحي الذي يهتم بالفرد، وذلك من أجل استعادة الهوية الدينية للبلاد والوقوف بوجه النماذج الوافدة سواء من الإخوان أو السلفيين أو التشيع.